أسلوب الانتاج الحربي والتحول المعاق
(حالة المغرب الوسيط)

الحسين بولقطيب(*)

مقـدمـة :

إن الدارس للأنشطة الاقتصادية خلال الحقبة الوسيطية، لابد وأن تواجهه مجموعة من الأسئلة ذات الطابع الاشكالي، كلما حاول أن يربط بين الازدهار المادي الذي تدافع عنه بعض الكتابات وبين التراجع السريع الذي عاشه المغرب خلال القرون اللاحقة. وهذه الأسئلة يمكن صياغتها على الشكل التالي : إذا كانت اقتصاديات دول مغرب العصر الوسيط، وعلى الأخص منها دول المرابطين والموحدين والمرينيين قد عرفت ازدهارا ملحوظا، فلماذا ظل المغرب يراوح مكانه خلال العصور اللاحقة ؟ وكيف يمكن تفسير الانطلاقة السريعة والموفقة لاقتصاديات دول أوروبا، وهي التي كانت خلال الحقبة المدروسة تقبع في أسفل الهرم الاقتصادي، مقارنة بدول المغرب والمشرق الاسلاميين ؟ لماذا تحول مشعل الحضارة والتقدم إلى أوروبا بعد أن ظل لعدة قرون ينتقل بين مشرق العالم الاسلامي ومغربه ؟ هل يتحمل الموقع الجغرافي نصيبا من المسؤولية في هذا الركود ؟ أم أن الخلل يكمن في نوعية النظام الاقتصادي ـــ الاجتماعي، الذي لم يكن يسمح بتوفير فائض مادي، يؤهل هذه البلدان للخروج من الدائرة المغلقة ؟ أم أن حل هذه المعضلة لايمكن أن يتم إلا في إطار تحليل طبيعة الانظمة السياسية لهذه البلدان ؟

1 ـــ ابن خلدون وفكر الأزمة :

إن كل محاولة لدراسة الأنظمة الاقتصادية لدول المغرب الوسيط لايمكن أن

(*) أستاذ بشعبة التاريخ.

تنعت بالجدية إلا عندما تستوعب الارث النظري لابن خلدون. فالرجل خبر عن قرب أحداث القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي. وأهمية هذا القرن تكمن في أنه هو القرن الذي شهد بداية تراجع الهيمنة السياسية والاقتصادية للدولة المغربية على الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط. ولعل صدمة التراجع هذه هي التي دفعت مفكرنا إلى محاولة فهم أسبابها العميقة. وحتى لايتهم «بسوء النية» و «سبق الاصرار» أقدم على تشريح مجتمع عصره رابطا الحاضر بالماضي، متتبعا أصول بعض الظواهر داخل المجتمعات المندثرة، إن المعرفة الدقيقة بتواريخ الأمم السابقة، والمقارنات المفيدة التي يحتكم إليها هي التي جعلت أراءه تتسم بالصلابة وعمق التفكير، فأزمة القرن الثامن كانت دافعا له ليتساءل عن القوانين المتحكمة في تطور بلدان الغرب الاسلامي. وطبيعي أن يجره مثل هذا التساؤل إلى دراسة تواريخ الدول السابقة بإشراقاتها ونكساتها، قبل أن يصل إلى دراسة تاريخ الدولة المرينية التي عاش في كنفها. ولا مجال هنا لطرح من جديد العلاقة بين كتابيه «العبر» و «المقدمة» والاختلافات البنية بينهما، أسلوبا وتنظيرا، فالدراسات الخلدونية قد كفتنا عناء ذلك[1].

ومهما يكن، فإن قراءة «المقدمة» قراءة متأنية تبين أن ابن خلدون قد وفق في كثير من الخلاصات التي توصل إليها حول مجتمعات الغرب الاسلامي. فتحليلاته لم تنصب على جانب دون آخر. فإذا كان أغلب مؤرخي الحقبة قد أولوا أهمية كبرى للعامل السياسي، محللين حالات النمو والتقهقر في إطار قوة وضعف السلطة المركزية، فإن ابن خلدون تجاوز هذا التصور لينفذ إلى عمق التجربة الانسانية بتحليل شروط إنتاجها. ولعل التوطئة التي استهل بها كتاب «المقدمة»، والتي ناقش فيها فضل علم التاريخ، ونوعية الأخطاء التي وقع فيها بعض المؤرخين، هي الرد العملي عن إفلاس تحليلات مؤرخي الفترة وإعلان صريح عن حقه في طرح تصورات بديلة.

وهكذا، وحتى ولا يقع في نفس الأخطاء التي عابها على المؤرخين السابقين، فضل أن يفحص بطريقة مجهرية كل العوامل والمؤثرات التي تفعل في مجتمعه. انطلاقا من هذا الفهم الشمولي للمشروع الخلدوني المسطر في «المقدمة»، نستطيع

(1) لابيكا، جورج، السياسة والدين عند ابن خلدون، تعريب موسى وهبي وشوقي دويهي الطبعة الأولى، بيروت، 1980 ص 49 — 50 — 51.

تبرير إيراده لمجموعة من الظواهر التي يدخلها بعض الباحثين، عادة، في إطار التصور اللاعقلاني للمجتمع[2].

وعلى الرغم من أن الازمة التي نظر لها ابن خلدون هي أزمة حدثت في القرن الثامن الهجري، فإن جذورها تعود إلى قرون خلت، فالضائقة التي عاشها اقتصاد المغرب خلال الحقبة المذكورة، ما كانت لتستفحل لو تم الاهتمام بتوظيف العائدات الضخمة المتحصلة من التجارة القافلية لتطوير القطاعات الانتاجية الاساسية، من فلاحة وحرف، مع غزو أسواق خارجية، وعدم الاكتفاء بلعب دور «الوسيط السلبي» بين السوادان والمشرق الاسلامي وأروبا.

قد يكون من سوء حظ ابن خلدون والدولة المرينية التي عاصرها، أنهما تزامنا مع فترة شهدت انقسام المغرب الاسلامي الى ثلاث دول متنافسة : الحفصيون في إفريقية، بنو عبد الواد بالمغرب الأوسط وبنو مرين بالمغرب الأقصى. وهذا التفتت ضرب في العمق حركة المبادلات التجارية، إذا اقتصر كل طرف على استغلال الأسواق الداخلة في حدود مجاله الترابي. أما على صعيد الضفة الشمالية لحوض البحر الأبيض المتوسط، فقد شهدت أروبا تحولات سياسية واقتصادية لم يعد معها بالامكان الاستمرار في التبضع من الأسواق المغربية، بعدما أتاحته الكشوفات الجغرافية من إمكانيات الوصول الى الأسواق التي كان يحتكرها التجار المغاربة.

إن ما يميز ابن خلدون عن المؤرخين المعاصرين له، وكثير من الذين جاؤوا بعده، هو استعانته بالعديد من المفاهيم المنتمية إلى حقول غير حقل التاريخ، مما يتيح امكانية النظر الى الحدث التاريخي من زوايا متعددة. فابن خلدون تبرأ صراحة من المؤرخ ذي البعد الواحد، حينما صرح بأن التاريخ «محتاج إلى مآخذ متعددة، ومعارف متنوعة، وحسن نظر وتثبيت، يفضيان بصاحبهما إلى الحق وينكبان به عن المزلات والمغالط»[3]. بواسطة هذه الصرامة المنهجية، وامتلاك ناصية علوم متعددة، يمكن القول بأن ابن خلدون استطاع أن يضع تاريخ الغرب الاسلامي على قدميه بعد أن ظل لعدة قرون يئن من وطأة آلام وقوفه على الرأس.

(2) ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، دار الفكر، بيروت، دون تاريخ ص 95، 330، 395، 396، 504، 524.

(3) ابن خلدون مصدر سابق، ص : 9.

2 ــ الأساس العسكري لدول مغرب العصر الوسيط

تتميز دول المغرب الوسيط بكونها دولا عسكرية، ومن ثمة، فإن لحرب ارتقت إلى مستوى صناعة تسترزق منها أعدادها هائلة من ساكنة المغرب خلال الحقبة المذكورة. لهذا السبب بالذات لانستغرب إذا وجدنا مؤرخا كابن أبي زرع يصف المرينيين قبل استيلائهم على السلطة بأنهم : «لايعرفون الحرث ولا التجارة، ولا يشتغلون بغير الصيد وطراد الخيل والغارة»[4] إن اعتبار الحرب وسيلة للتكسب، بل والوصول إلى السلطة، دفع الحاكمين إلى تكييف مقومات الاقتصاد لخدمة الأهداف الحربية.

والنصوص الوسيطية تقدم أرقاما خيالية لجيوش المرافقة للخلفاء والسلاطين أثناء المعارك الكبرى. فالناصر الموحدي حشد ما يفوق خمسمائة ألف جندي «دون المرتزقة من الموحدين وزناتة والعرب وغيرهم»[5] لرد الزحف النصراني على الأندلس. وعلى الرغم من هذه الحشود الهائلة، فإن النهاية كانت مأساوية، حيث سينهزم الموحدون في معركة العقاب عام 609هـ / 1212م[6].

ومما يؤكد الطابع العسكري للدولة الوسيطية، اعتمادا المؤرخين على الانتصارات والهزائم للتأريخ لبدايتها ونهايتها. فمعركة العقاب اعتبرت في نظر جل المؤرخين الوسيطيين اعلانا ببداية انهيار الدولة الموحدية. لقد لعب الجيش أدوارا حاسمة في تكون الدول والحفاظ على استمراريتها. فابن تومرت خصص للجند طبقتين من الطبقات الثلاث عشر التي قسم إليها أنصاره[7]. وبتضخم الدور الذ لعبته الفئة المحاربة، ازداد وزنها داخل المجتمع حتى غدت تتحكم في دواليب السياسة العامة.

صحيح أن دور الجيش كان يقتصر على ممارسة مهام الحرب والقتال بعيدا عن

---

(4) ابن أبي زرع، علي، الأنيس المطرب بروض القرطاس، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1973 ص : 282.

(5) نفس المصدر، ص : 240.

(6) على الدارس أن يحتاط من الأرقام التي تقدمها بعض المصادر حول عدد الجيوش وعدد القتلى الذين تسفر عنهم المعارك ضد الخصوم والمنافسين. إذ غالبا ما تعمل المصادر الرسمية على التقليل من الخسائرة البشرية للدول التي تؤرخ لها، في حين تضخم عدد قتلى الطرف الخصم.

(7) مجهول، الحلل الموشية في الأخبار المراكشية، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، الدار البيضاء، 1979، ص 109.

كل هم سياسي خلال فترات حكم السلاطين الأقوياء الا أن هذا الحياد سرعان ما يتحول إلى استبداد عسكري كلما اعتلى عرش البلاد خليفة أو سلطان «ضعيف الشخصية»، أو قليل الدراية بالأمور العسكرية، بل إن خضوع الاجناد لا ينفصل عن قوة السلطان والتاريخ الوسيط يقدم لنا العديد من الأدلة التي تبين أن خضوع الجيش للخليفة أو السلطان ليس من باب التراتبية العسكرية باعتبار الخليفة القائد الأول للجيش، بل إن هذا الخضوع لا ينفصل عن قوته والخوف من بطشه. ذلك أن اللجوء إلى سفك الدماء والحبس والعزل والتغريب كان قاسما مشتركا بين معظم السلاطين الكبار. فالشجاعة والدراية الحربية من الصفات الواجب توفرها في الزعيم السياسي، من هنا، لا نستغرب إذا وجدنا لدى المؤرخين أوصافا للسلاطين على نحو «وكان شجاعا مقداما، عظيم العزيمة على أعدائه، لا يجترىء أحد على مخادعته»[8] أو «بذلك قطع أيامه، ورفع أعلامه، وأحيا الحق وأعلى مواسمه، وخضد الباطل وقطعه، وقمع شرذمته وشيعه»[9] أو «كان عارفا بأصول الشر والخير وفروعهما»[10].

وهكذا، فإن طغيان الآلة العسكرية على المجتمع المغربي الوسيط دفع ابن خلدون الى تخصيص فصل ضمن «مقدمته» للمقارنة بين مهنتي السيف والقلم حيث يقول : «اعلم أن السيف والقلم كلاهما آلة لصاحب الدولة يستعين بها على أمره، إلا أن الحاجة في أول الدولة إلى السيف، مادام أن أهلها في تمهيد أمرهم أشد من الحاجة الى القلم، لأن القلم في تلك الحال خادم فقط، منفذ للحكم السلطاني، والسيف شريك في المعونة، وكذلك في آخر الدولة»[11]. فالدعاية التي يقوم بها المثقف المخزني، رغم أهميتها، في مجتمع تطغى عليه الأمية، لا ترقى إلى مستوى منافسة الفعل الفوري والحاسم لأرباب السيوف. ذلك أن الدعاية الايديولوجية، تحتاج إلى حيز زمني واسع نسبيا، لتمارس فعلها على العامة، وعلى

(8) ابن عذاري، المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، القسم الموحدي، تحقيق جماعة من الأساتذة، دار الغرب الاسلامي بيروت، 1985 ص : 170.

(9) ابن القطان المراكشي، نظم الجمان لترتيب ماسلف من أخبار الزمان، تحقيق محمد علي مكي، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1990 ص : 187.

(10) المراكشي، عبد الواحد، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق ممدوح حقي دار الكتاب، الدار البيضاء، 1978 ص : 379.

(11) ابن خلدون، المقدمة، ص : 257.

العكس من ذلك، فإن فعل السيف سريع، يحقق المطلوب ويعيد الأمور إلى نصابها ! فإذا كان القلم يحمل الوعد، فإن السيف يحمل الوعيد. فلا غرابة أن يرتقي أصحابه الى مستوى شركاء السلاطين.

على أن الخدمات التي يقدمها أرباب السيوف للحكام، لم تكن دون مقابل، فالعائدات المادية التي كانوا يحصلون عليها جعلتهم يتربعون على قمة الهرم الاقتصادي، إذ هم «أوسع جاها وأكثر نعمة وأنسى إقطاعا»[12]. بينما «القائمون بأمور الدين من القضاء والفتيا والتدريس والامامة والخطابة والآذان ونحو ذلك لا تعظم ثروتهم في الغالب»[13]. فالجند والمال عنصران أساسيان بنى عليهما ابن خلدون نظريته في قيام الدول وسقوطها خلال الفترة الوسيطية. ذلك أن «الملك يبني على أساسين لابد منهما. فالأول الشوكة والعصبية، وهو المعبر عنه بالجند، والثاني المال الذي هو قوام أولئك الجند وإقامة ما يحتاج إليه الملك من الأحوال. والخلل إذا طرق الدولة طرقها في هذين الاساسين»[14].

قد نتساءل عن سر غياب الضلع الثالث المؤسس للنظرية الخلدونية، ونعني به عنصر الدعوة الدينية، فهل يفهم من هذا الغياب ضعف حضورها في معادلتي القيام والسقوط ؟ ثم هل يمكن الجزم بأن ابن خلدون اعتبر الدعوة الدينية عنصرا ضروريا لقيام دول العصر الوسيط ؟ إن العودة إلى الفصول التي خصصها ابن خلدون للجانب العقدي وحضوره داخل التركيبة السياسية والاجتماعية لدول مغرب العصر الوسيط، لا تجعل المذهب على قدم المساواة مع شرطي العصبية والمال. فإذا كان يصرح بأن «الدولة العامة الاستيلاء، العظيمة الملك أصلها الدين»[15]، فإنه يتراجع قليلا عن هذا الجزم حين يقول بأن «الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على قوة العصبية التي كانت لها من عددها»[16]، ثم يستمر في التراجع، ومن تم، التقليل من أهميتها عند ما يقول : «إن الدعوة الدينية من

---

(12) نفسه، ص : 257.
(13) ابن خلدون، المقدمة، ص: 393.
(14) نفسه، ص : 294.
(15) نفسه، ص : 157.
(16) نفسه، ص : 158.

غير عصبية لاتتم»[17]. وبذلك، فإن الجانب الايديولوجي، المتمثل في الدعوة الدينية، رغم تأثيره على الحياة الاجتماعية والسياسية، لايرفعه ابن خلدون إلى مستوى العامل الضروري والحاسم، حينما يضطر إلى المفاضلة بين العوامل الفاعلة في المسار السياسي للدول الوسيطية.وربما يعزى سر عدم رفع ابن خلدون عامل الدعوة الدينية إلى مستوى العامل الحاسم الى أنه عاصر دولة لم توح بمشروع دعوة دينية كما فعل كل من المرابطين والموحدين.

فقد غدا معروفا أن المرينيين لم يدخلوا من باب المطالبة العقدية للقول بلا مشروعية الدولة القائمة، إذ لم يطرحوا أي مشروع ديني يذكر، بل إن مطالبهم كانت اقتصادية محضة. فالبحث عن مواطن الكلأ والماء لقطعاتهم هو الذي قادهم إلى التعرف على الأراضي الموحدية الخصبة بنواحي تازة وملوية وسايس[18]. ومما شجعهم على احتلالها، ومحاولة اكتساب أخرى، ذلك الفراغ البشري الذي عانت منه المنطقة، بسبب مشاركة قبائلها في معركة «العقاب» وما نتج عنها من خسائر بشرية، ناهيك عن المشاكل السياسية التي أصبحت تعيشها السلطة الموحدية للسبب نفسه. والظاهر أن ابن خلدون، وهو معاصر للتجربة المرينية، لم يستطع رفع الدعوة الدينية الى مستوى العامل الحاسم في قام الدولة، ولكنه في الوقت نفسه، لم يستطع هفيها لأنها حاضرة بكل ثقلها في التجربتين السابقتين. فلم يكن أمامه كل الأشكال، سوى جعلها في المرتبة الثالثة بعد كل من العصبية والمال.

وعلى العكس من ذلك، فإن ابن خلدون يعتبر العامل المادي عاملا أساسيا في حياة الدولة، خاصة بعد تركيز هياكلها السياسية. فإذا كانت العصبية حجر الزاوية في قيام الدول، فإن هذه الأخيرة، بإمكانها التعالي بل الاستغناء عن العصبية التي قامت على أكتافها عن طريق الاعتماد على الموالي والمصطنعين والمرتزقة، وحشد هذه الطوائف التي لم تفرزها العصبية المؤسسة للدولة، ماكان ليتم لولا إدخال العامل المادي في الحسبان، فالمال هو الذي يسمح بإنجاز مثل هذه العمليات الاستقطابية[19]. وتاريخ المغرب خلال هذه الحقبة يقدم لنا عدة أدلة عن إقدام الخلفاء والسلاطين على الاستغناء عن عصبياتهم بعد ترسيخ حكمهم، فعلي

(17) نفسه، ص : 159.

(18) ابن أبي زرع، مصدر سابق، ص : 282.

(19) ابن خلدون، المقدمة، ص : 154 — 155.

ابن يوسف بن تاشفين استعان بالفرسان النصارى بزعامة القائد الشهير الروبرتير[20]، بينما استقدم عبد المومن بن علي الكَومي مجموعة من قبائل كومية قصد الاستعانة بها.

3 ــ الجيش جامع المال ومستهلكه :

لقد تفطن ابن خلدون الى الدور السلبي الذي يلعبه الجيش من الناحية الاقتصادية، حينما لاحظ بأن الاشتطاط في فرض الجبايات لا ينتج، عادة عن ضرورات اقتصادية محضة ترتبط بفترات الأزمة، بل يعود في جزء كبير منه إلى عادات الملوك والسلاطين في تبديد الأموال في عوائد الترف، وفي جزء آخر إلى ما يحتاجه الجيش من عطاء مقابل قيامه بالأدوار المنوطة به[22]، وكلما تضخم الجيش تضخمت متطلباته، وارتفعت معهما بشكل موازي وتيرة الجبايات، ويزداد الأمر استفحالا أواخر الدولة مما يكون له انعكاس سلبي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية» فتكسد الأسواق لفساد الآمال، ويؤذن ذلك باختلال العمران»[23]. وهكذا، فإذا كان الجيش يمثل مصدر قوة الدولة عند بدايتها، فإنه سرعان ما يتحول إلى عالة عليها خلال فترة الاستقرار، وفي المراحل المتأخرة من حياتها. فإبان فترة الاستقرار يتحول إلى مستهلك، لأن مهامه الحربية تجعله يتعالى فوق المنتجين المباشرين. أما خلال فترات الأزمة، فإنه يتحول إلى عدوهم الأساسي، ذلك أن وظيفة الجباية، تتحول من أيدي الجباة المدنيين الى أيدي القادة العسكريين، فيتضخم بذلك دورهم، وتتحول المؤسسة العسكرية الى دولة داخل الدولة.

وتقدم لنا المصادر الوسيطية عدة أمثلة عن تسلط بعض قادة الجيش، وارتقائهم الى منافسين للملوك في استصدار القوانين وتسيير أمور الدولة. على أن حاجة الخلفاء والملوك إلى جيوش نظامية تتكلف بحماية أشخاصهم، وقمع الثورات التي تندلع هنا وهناك، جعلهم في حاجة دائمة إلى المال لتسديد نفقات تلك الجيوش. وفي غياب حدود فاصلة بين مال السلطان والمال العام (بيت مال المسلمين)، فإن

---

(20) ابن القطان، مصدر سابق، ص : 140.

(21) ابن أبي زرع، مصدر سابق، ص : 201.

(22) ابن خلدون، المقدمة، ص : 280.

(23) نفسه، ص : 281.

السلاطين كانوا يتصرفون بدون رادع في مدخرات الخزينة، والأمثلة الدالة على هذا المنحى كثيرة ومتعددة.

فابن تومرت رغم ماعرف عنه من تقشف وورع، لم ينج من آفة التبذير. صحيح أن الحوليات الوسيطية، لاتصف هذه الأعمال بالتبذير بل تدخلها في خانة «الهبات» أو «الصدقات» أو «المواساة». فابن القطان يروي أن مهدي الموحدين كان يخرج لتفريق المال على الفقراء الذين يقصدونه، مرتين أو ثلاث في الشهر[24]. من الطبيعي أن تكرس مثل هذه الممارسات، لدى قسم من السكان، روح التواكل والعزوف عن العمل، ناهيك عن ضربها، في العمق، لمبدأ التراكم، الذي يعتبر ضروريا لتنمية الثروة «الوطنية». ولعل الجابري كان على حق حينما اعتبر أن تبديد الحكام للثروات على هذا النحو لايمكن فهمه إلا داخل المنطق القائل بأن «كل ما يؤخذ بالقوة يعطى بسهولة[25]. ولنقل نحن، إن ما ينطبق أكثر على هذا السخاء الحاتمي الذي وسم سلوك حكام المغرب الوسيط هو أن كل ما يكتسب بسهولة يبدد بسهولة أكبر.

وكثيرا ما يتردد في الحوليات الوسيطية حين الحديث عن معركة ما أن الغالبين تمكنوا من الاستيلاء، بالاضافة الى الغنائم المعتادة من أسلحة وخيول ولباس، على كميات من الأموال. فابن القطان في وصفه لهزيمة جيوش علي بن يوسف بن تاشفين أمام قبائل هنتاتة المناصرة لابن تومرت، يقول : «فقتلهم أجمعين وأحتووا على سلبهم، حتى لتحصل لاحد هنتاتة صاع ممسوح مملوء دنانير»[26]. فهذا النص رغم قصره يدفعنا إلى التساؤل حول مصدر هذه الأموال. فهل كان السلاطين والقادة العسكريين، وكذا الجنود يحملون معهم مدخراتهم المالية عند كل مغادرة للعاصمة ؟ أم أن هذه الأموال ناتجة عن الاعطيات التي كان السلاطين يوزعونها على الجنود قبل الدخول إلى المعركة قصد تشجيعهم والرفع من معنوياتهم ؟

مهما كان، فإن هذه الأموال التي كان يستولي عليها الطرف الغالب، مأخوذة

---

(24) ابن القطان، ص : 171، 172.

(25) الجابري، محمد عابد، العصبية والدولة، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 1979، ص : 421.

(26) ابن القطان، ص : 137.

من بيت المال، وتبديدها بهذا الشكل عمل لايساعد على تراكم الثروة. ولعل هذا التبديد هو أكبر آفة اعترضت اقتصاد «الغزو». فالأموال المتحصلة بواسطة الحرب، يصرف قسط منها لتهيئ المعارك، بينما يذهب قسط آخر أثناء هذه المعارك، وإذا أضفنا إلى هذين القسطين قسطا ثالثا يصرف على شؤون البلاط، فإن ما يخصص لتمويل المشاريع ذات النفع العام يظل هزيلا للغاية، وهو الشيء الذي جعل القطاعات الانتاجية الأساسية تعتمد على المبادرات الفردية المحدودة، مما لو يؤهلها للعب الأدوار الاقتصادية والاجتماعية المنوطة بها.

وهكذا، فإن العلاقات الانتاجية ظلت تئن تحت وطأة الحرب، وما ينتج عنها من عداوة واستعلاء للطرف الغالب على الأطراف المغلوبة. وفي هذا المعنى يقول محمد عابد الجابري[27] «إن الثروة التي تتأسس فوقها «البنيات الفوقية» وضمنها «الحضارة» الاستهلاكية ليست ثروة انتاجية قابلة للنمو، ليست نتيجة صراع مع الطبيعة ولا نتيجة استثمار أو استغلال لفئة اجتماعية من طرف أخرى، بل إنها ثروة ناتجة في الغالب الأعم عن الاستيلاء على الخيرات الجاهزة».

ولم يشكل الجيش عبئا على خزينة الدولة وحدها، بل إن العامة من سكان المدن والقرى التي كان يمر بها عانت من تبعات هذا الاختراق. فقد كان السكان مطالبون بتوفير حاجيات الجنود من مؤن وعلوفات الخيل ودواب الجر، فقبل الاتجاه نحو المنطقة المراد «غزوها» أو «تهدئتها» كان الخلفاء والسلاطين يرسمون الطريق الذي سيسلكه الجيش، ثم يكاتبون عمالهم على الحواضر والقرى الواقعة على طوله، قصد تهيئ كل أسباب الراحة لافراد الجيش. وكثيرا ما كان تقصير أحد العمال أو الولاة في عملية توفير حاجيات الجند سببا مباشرا لحبسه وتصفية ممتلكاته وأمواله[28].

فيعقوب المنصور الموحدي عندما قرر التوجه نحو بلاد الجريد لتأديب الميارقة وطرهم منها كانت عماله على طول الطريق الرابط بين مراكش وبلاد الجريد،

---

(27) الجابري، ص : 406.

(28) لقد كان التهاون في إعداد مستلزمات جيش المنصور الموحدي المتجه بقيادات إلى الأندلس، سببا مباشرا لحبس وتصفية أموال عدد من عماله، الواقعة مدنهم على الطريق الذي سلكته الحملة. وللمزيد من التفاصيل ينظر : ابن عذاري، البيان المغرب، القسم الموحدي ص : 259 — 260.

طالبا منهم الاستعداد لاستقبال الجيوش، وفي هذا الصدد يقول ابن عذاري : «وأكد على سائر العمال الذين بالمنازل وأمهات الطرقات بتبليغ المكاتبات ووضوع المخاطبات بإصلاح المسالك وتوطيه السبل وتمهيدها، ونصب الجسور في أماكنها، وإعداد الأقوات وترغيدها، وتيسير المرافق وتوفير العلوفات، وأن لا عذر لهم فيما يحتاج إليه الجيش من الموجودات»[29].

وطبيعي أن يتنافس العمال في توفير كل متطلبات الجيش حتى يحظوا برضى ملوكهم. ولتحقيق هذا الهدف، لم يكن أمامهم من وسيلة سوى جمع هذه الحاجيات من عامة الشعب، بوسائل الترغيب حينا وبالترهيب أحيانا كثيرة. وتزداد معاناة الفئات المستضعفة إبان الفترات العصبية، حين تشح السماء، أو تكثر القلاقل ويضطرب حبل الأمن، وإذا علمنا أن عدد الجيوش المرافقة للسلاطين، عادة ما يكون مرتفعا، خاصة عند الاتجاه نحو الأماكن البعيدة كافريقية والأندلس، سندرك في المقابل أن استقبال مثل تلك الأعداد، وتوفير مطعومها ومشروبها أثناء الاستراحة، فضلا عن تزويدها بالأقوات عند المغادرة، كان يشكل كارثة حقيقية بالنسبة لسكان المدن والقرى التي تخترقها تلك الحملات[30].

4 ـــ تأثير الحرب على العمارة :

إن مجتمعنا يتنفس الحرب، ويعتبرها مصدرا للكسب والمعاش، لابد وأن يسخر كل الامكانيات المجتمعية والحضارية لخدمتها. فإذا كان الميدانان الاقتصادي والاجتماعي قد تأثرا بهيمنة العامل العسكري، فإن ميدان العمارة، لم ينج بدوره من هذا التأثير. إلا أن قلة من الدارسين هي التي تفطنت إلى المفارقة القائمة بين ما يقال عن ازدهار بلدان الغرب الاسلامي، وبين ضعف حركة التشييد والبناء. فقليلة هي المنشآت الجديدة التي بنيت خلال هذه المرحلة، إذ غالبا ما اكتفى الخلفاء والسلاطين بترميم المباني القديمة، أو إضافة أحياء جديدة، وتوسيع أخرى في أحسن الأحوال، والسبب الأوضح، لفك لغز التناقض بين الازدهار وضعف الحركة العمرانية، يكمن في أن كثرة الحروب والمعارك، لم تترك الفرصة للقائمين على مقاليد الأمور السياسية لمزاولة أنشطة عمرانية. ذلك أن عملية البناء تتطلب

(29) ابن عذاري، ص : 186.

(30) ابن عذاري، ص : 186.

الاستقرار والأمن لفترات طويلة نسبيا، والحال أن سلاطين المغرب خلال هذه المرحلة ظلوا ملتصقين بظهور جيادهم. إذ لا يكاد المرء يصادف سنة مرت دون أحداث.

على أن كثيرا من المنشآت التي كتب لها أن تشيد خلال هذه الحقبة كانت العوامل العسكرية من ورائها. فمراكش عاصمة المرابطين والموحدين تم اختيار موضعها لأنه يستجيب لمقاييس حربية. فالمرابطين ينتمون إلى العصبية الصنهاجية، وصعودهم من الصحاري الجنوبية جعلهم يصطدمون بعصبية أخرى هي العصبية المصمودية القاطنة بجبال درن وسهل الحوز. وبطبيعة الحال، فإن العصبيتين، بحكم الجوار، تعرفان بعضهما البعض. لقد قرر يوسف بن تاشفين بناء عاصمة دولته مراكش عند قدم جبل درن ليعسكر قرب تلك القبائل قصد مراقبتها والتحكم فيها[31]. ومن المؤكد أن يوسف لم يكن مخطئا حينما احتاط من هذه القبائل، فبعد وفاته وتولية ابنه علي، ستخرج القبائل المذكورة من عزلتها، وستعمل بزعامة كل من ابن تومرت وخلفته عبد المومن على القضاء على دولة المرابطين.

وإذا كانت أغلب المدن المغربية الوسيطية محاطة بالأسوار، فإن ذلك لم يأت استجابة لدوافع جمالية، بقدر ما فرضته الضرورات الأمنية والدفاعية. فابن القطان يروي بأن بناء سور مراكش تم بتوجيه من الفقيه المالكي ابن رشد الجد الذي نصح السلطان المرابطي علي بن يوسف بضرورة تسوير المدينة لاتقاء خطر الهجومات المصمودية عليها[32]. وبعد قيام الدولة الموحدية عمل خلفاؤها على ترسيخ ربط البناء والتشييد بالهاجس الأمني والهم العسكري، فمهدي الموحدي عندما قرر بناء مدينة تينملل اخترا لها موقعا على قمة الجبل، كما أحاطها بسور غدت معه أمنع وأحصن مدينة في المغرب[33].

وتتضح الانشغالات العسكرية للدول الوسيطية في عدد الحصون المشيدة لأهداف دفاعية أو هجومية ومن أشهرها حصن إيجليز، حصن أو صليم، حصن تيزغت، حصن تيويوين، قلعة مهدي. وبالمثل، فإن عبد المومن بن علي حينما شرع

---

(31) ابن خلدون، عبد الرحمن، العبر وديوان المبتدأ والخبر، وتحقيق سهيل زكام، دار الفكر، بيروت، الطبعة لأولى 1981 ج 6 ص : 45.

(32) ابن القطان، ص : 151.

(33) نفسه، ص : 140.

في تأسيس مدينة الرباط كان يضع في الحسبان الدور العسكري الذي يمكن أن تلعبه مستقبلا، والمتمثل في اتخاذها قاعدة عسكرية لتجمع الجيوش المتجهة نحو بلاد الأندلس. ولخدمة نفس الهدف قام بتجديد قصر ابن عبد الكريم، كما عمل على اعادة الحيوية لبعض المرافئ كسبتة، أصيلا العرائش، المعمورة، سلا، أنفا، أزمور، آسفي، باديس ومليلية[34].

وفي عهد يعقوب المنصور تم بناء مدينة قصر مصمودة، ومن بين المرافق الأولى التي شيدت بها، تبرز البنايات المخصصة لخزن مؤونة الجيش وأسلحته. إن اختيار هذه المدينة لتكون نقطة العبور الى الأندلس بدلا من سبتة التي قامت بهذه الوظيفة طيلة عهدي عبد المومن وابنه أبي يعقوب يوسف يرجع إلى أسباب طبيعية تخص المدينتين معا، فسبتة تتميز بإحاطة الجبال بها، الشيء الذي يقلل من إمكانياتا الزراعية. وعلى العكس من ذلك فإن مدينة قصر مصمودة تتميز بظهيرها الغني من الناحية الزراعية، كما أن موقعها المشرف على البحر والواد الذي يصب في البحر غرب المدينة، ساهم في إقامة مرسى تصنع فيه المراكب والسفن الحربية لوفرة الخشب في الغابات المجاورة. بالاضافة الى هذه المميزات، فإن المدينةتتوفر على بابين : باب البحر الذي ينفتح على المرسى، وباب سبتة الذي يربطها باليابس[35].

ومهما كان، فإن الهاجس العسكري ظل حاضرا بحدة في الحركة العمرانية التي شهدها مغرب العصر الوسيط، وإذا كان ابن خلدون قد عدد مجموعة من الشروط التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اختيار مواقع المدن كطيب الهواء، توفر الماء، المرعى، الأرض الخصبة، القرب من الغابة، فإنه جعل على رأس هذه الشروط مناعة الموقع، فالمدينة يجب أن تبنى في ممتنع من الأمكنة، إما على هضبة متوعرة من الجبل، وإما باستدارة بحر أو نهر بها حتى لايوصل إليها إلا بعد العبور على جسر أو قنطرة، فيصعب منالها على العدو، ويتضاعف امتناعها وحصنها»[36].

---

(34) بيجن، هنري، تنظيم المجال المغربي عبر التاريخ «المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد 7 — 8، 1988 ص : 54.

(35) قدور، محمد المدن الموحدية، رسالة ماجستير، مرقونة بكلية الآداب، الرباط، ص : 264.

(36)

وهكذا فإن حركة البناء خلال المرحلة الوسيطة من تاريخ المغرب ظلبت في مجملها خاضعة للتقلبات العسكرية والحربية، فجل المنشآت التي ظهرت كان العامل العسكري من ورائها. على أن القلة القليلة من المعالم العمرانية غير ذات الصلة بالانشغالات العسكرية ظهرت في فترات الاستقرار النادرة التي كانت تمثل بارقة أمل في عصر مليئ بالتطاحنات العصبية والعرقية. ولعل ما كان يفوت فرصة البناء على بعض الحكام الذين عرفت فترات حكمهم بعض الاستقرار، انشغالهم بإعادة ترميم المنشآت القديمة التي تعرضت للتدمير والهدم قبل اعتلائهم كراسي الحكم.

5 ـــ عوائق نمو الرأسمال التجاري :

تطرق ابن خلدون في «مقدمته» إلى أوضاع المشتغلين بالتجارة بفرعيها الداخلي والخارجي، وسجل مجموعة من الملاحظات، ستساعد الدارس، ولاشك، على فهم آليات العمل التجاري خلال العصر الوسيط. فقد تطرق الى معنى التجارة ومذاهبها وأصنافها والشروط الواجب توفرها في التاجر، فضلا عن أنواع التجار والسلع وقوانين السوق. ومن اللافت للانتباه أن ابن خلدون لايكتفي بوصف طبيعة التجارة الوسيطية، بل يتعدى ذلك إلى تسجيل معوقات نموها وتطورها. وهي ا لنقطة التي سنسعى جاهدين الى إضاءتها وتوضيحها.

يرى ابن خلدون أن ممارسة العمل التجاري ليست في متناول جميع الناس، فالتاجر الذي يسعى الى تنمية رأسماله «لابد له من جاه يدرع به، يوقع له الهيبة عند الباعة، ويحمل الحكام على انصافه من معامليه، فيحصل له بذلك النصفة في ماله طوعا في الأول وكرها في الثاني. وأما من كان فاقدا للجرأة والاقدام من نفسه فاقد الجاه من الحكام، فينبغي له أن يجتنب الاحتراف بالتجارة لأنه يعرض ماله للضياع والذهاب»(37) يستفاد من هذا القول أن محترف العمل التجاري، لابد له بالاضافة الى المال والخبرة من الجاه. والجاه كما حدده ابن خلدون لايعني شيئا آخر غير حماية الحاكم ورضاه. والتاجر الذي لايتوفر على هذه الحماية، يستحسن له أن يبتعد عن العمل التجاري. لأن أمواله معرضة في كل لحظة وحين للمصادرة والضياع.

(37) ابن خلدون، المقدمة، ص : 395.

فالاستظلال بمظلة الحاكم اعتبر المرحلة الوسيطية شرطا ضروريا لممارسة العمل التجاري. على أن الحصول على رضى الحاكم لم يكن دون مقابل، فقد كان على التجار تقديم الهدايا الثمينة، وأن يساهموا في تدعيم خزينة الدولة أثناء فترات الأزمة. غير أن ماهو خطير حقا، هو أن يعمل التجار بوعي أو بدونه، في أغلب الأحيان، على استيراد البضائع الكمالية التي يحتاجها الحكام ورجال بلاطهم، الشيء الذي جعل التجارة ترتبط بالبلاط أكثر من ارتباطها بالسوق الذي يخضع لرغبات وأذواق مختلف الشرائح الاجتماعية، فلا عجب أن نجد كبار التجار يهتمون بتسويق منتجات كمالية من صنف «النحاس الأحمر والملون، والأكسية، وصنوف النظم من الزجاج والأصداف والأحجار، وضروب من الأفاويه والعطر وآلات الحديد المصنوع»[38] أو «الأكسية الرقاق والثياب الرفيعة»[39].

وهكذا، فإن بلاطات السلاطين ودور الأكابر شكلت السوق الأعظم للتجار، ولم تكتف الدولة بالتحكم في نوعية المنتوجات فحسب، بل إنها سعت إلى مشاركة التجار في أرباحهم بواسطة القبالات والمكوس، الى درجة أن تجارة الجراد — رغم تفاهتها — لم تنج من القبالة[40]، أما المشتغلون بالتجارة البعيدة المدى، فإن الدولة فرضت عليهم ضريبة خاصة، عرفت بضريبة الخفارة، مقابل قيامها بتأمين المسالك التجارية[41]. ولا يخفى أن التجار خلال هذه المرحلة كانوا يعانون من هجمات قطاع الطرق، إلى حد أن ابن خلدون صنف هؤلاء اللصوص، بسبب ماكانوا يحصلون عليه من أموال في قمة الهرم الاجتماعي «فمعاش المعتزين أهل الانتجاع والاظعان في نتاج الابل وظلال الرماح وقطع السابلة»[42].

وتزداد أوضاع العاملين في القطاع التجاري سواء خلال الفترات المضطربة كأوقات الحروب أو إبان الازمات الاقتصادية الناتجة عن المجاعات والأوبئة.

---

(38) الادريسي، الشريف أبو عبد الله، المغرب العربي من كتاب نزهة المشتاق، تحقيق محمد حاج صادق، بلجيكا 1983 ص : 83.

(39) نفسه، ص : 78.

(40) يقول الادريسي واصفا أحوال الحرف بمغرب العصر المرابطي : «وكانت أكثر الصنع بمراكش متقبلة عليها مال لازم مثل سوق الدخان والصابون والصفر والمغازل، وكانت القبالة على كل شيئ يباع دق أو جل، كل شيئ على قدره»، انظر المصدر السابق، ص : 86 — 87.

(41) ابن خلدون، العبر، ج 6، ص : 116.

(42) نفسه، ص : 116.

فالتجار يشكلون الشريحة الاجتماعية الأكثر عرضة لانتقام الحكام والعامة على حد سواء، فالشريف الادريسي عند حديثه عن تجار مدينة أغمات عقب انتصار الموحدين على المرابطين، أشار الى أن المغلبين «أتو على أكثر أموالهم»[43]. فالاضطرابات والحروب، تجعل السلطة في حاجة ماسة إلى الأموال لتجهيز العساكر وتأدية روابتهم. ولتحقيق هذا الهدف لجأ بعض الحكام إلى تنظيم حملات نحو مناطق معينة لجمع تلك الأموال. فابن عذاري يذكر أن الرشيد الموحدي عندما وصل إلى مدينة فاس لرد الزحف المريني على تلك الجهات رأى أنه «لم يكن هناك بد من النظر للاجناد وطلب المجابي في تلك البلاد»[44]، واستمر على نفس النهج حيث انتقل إلى بلاد غمارة وبلاد فازاز» فجبيت القبائل الغمارية والفازازية جباية عظيمة، حصل للأجناد منها مال عظيم»[45].

وطبيعي أن يكون التجار على رأس قائمة المستهدفين، فهم في الغالب يؤدون دون رفض، لأنهم يعلمون أن أي مقاومة قد تؤدي بهم، لامحالة، إلى المصادرة الكلية لأموالهم وبما أن «المجاعة النقدية» تستفحل في أواخر الدولة، فإن الخلفاء والأمراء وحتى يتملصوا من أداء مرتبات جيشهم النظامي، فإنهم يرسلونه لغزو القبائل الثائرة، محققين بذلك هدفين إثنين : الأول هو الانتقام من تلك القبائل أما الثاني فهو التخفيف عن خزينة الدولة بترك الجنود ينتزعون حاجياتهم مباشرة من السكان المتمردين. وقد عبر ابن عذاري عن هذه الوضعية حينما دون نص الحوار الذي دار بين الخليفة الموحدي المرتضى ووزيره أبي موسى. فقد نبه هذا الأخير الخليفة إلى فراغ العاصمة مراكش من عناصر الجيش، في الوقت الذي كان فيه أبو دبوس ينتظر بالجبال المجاورة، الفرصة الملائمة للانقضاض عليها، فكان رد ا لخليفة أن «نظر إليه بأقسى نظرة وقال له : لا تدخل نفسك في شئ من ذلك إلا أن كان وتنفق عليهم من مالك. فيصلوا جميعا من هناك، فصمت أبو موسى الوزير»[46].

وقد حاول بعض التجار أن يستغل فترة الاضطرابات السياسية لتنمية رأسماله

---

(43) الادريسي، ص : 83.

(44) ابن عذاري، ص : 336.

(45) ابن عذاري، ص : 336.

(46) نفسه، ص : 437.

عن طريق تهريب عدد من المواد إلى المدن المحاصرة، وبيعها بأضعاف أثمانها. غير أن مثل هذه المغامرات، وإن كتب لها النجاح أحيانا، فإنها في أحيان أخرى تكون سببا في اعدام التاجر المتلبس[47].

ومن الآفاق التي اعترضت سبيل العمل التجاري، بالاضافة الى المصادرة والاشتطاط الجبائي، تبرز آفة الحرائق التي تأتي على محتويات الأسواق والمحلات التجارية. والمصادر الوسيطية تحتوي على عدة إشارات للحرائق التي التهمت أسواقا بكاملها. ومما يلاحظ أن هذه الحرائق تكثر في فترات الصراع حول السلطة. فإبان النزاع الذي نشب بين المرتضى وأبي دبوس، تمكن الموالون لأبي دبوس من الدخول إلى مراكش، وكانت قيساريتها أو نقطة استهدفتها غارتهم حيث «نهبوها أي انتهاب، واستولو على ما كان فيها الأمتعة والأسبا، وأشعلوا النار فيها وحرقوها»[48].

وقد تكررت مثل هذه الأعمال الانتقامية والتخريبية أكثر من مرة. فقد غدا مألوفا أن يقوم المتغلب بنهب الأموال التي يجدها في المدن التي يستولي عليها، فضلا عن إلحاق أضرار بليغة بالبنايات والرموز المادية التي تعبر عن سيادة السلطة المنهارة. ولا شك في أن مثل هذه الأعمال تعد من عوامل تبديد الثروة «الوطنية»، وفعلا يضرب في العمق مبدأ التراكم الذي يعد من أركان الازدهار المادي الذي ينشده كل بلد.

وكثيرا ما استغل بعض العامة من المستضعفين ومن لا شغل لهم، اندلاع مثل هذه الحرائق لنهب محتويات المحلات التجارية من أموال وسلع، وبسبب ضعف وتقليدية وسائل الاطفاء، فإن الخسائر غالبا ما تكون جسيمة، من ذلك ما ذكره ابن عذاري حول الخسائر الناتجة عن حريق قيسارية مراكش على عهد الناصر، فقد «ذهب في هذه الكائنة للتجار الواردين والقاطنين والقاصين والدانين من الأموال الجسيمة مالا يحصى، وافتقر فيها أمة من ذوي اليسار، وأصبحوا يتكففون الناس حياري على الأقطار»[49].

---

(47) نفسه، ص : 13.

(48) نفسه، ص : 430.

(49) ابن عذاري، ص : 258.

إذا كانت فئة التجار من أكثر الفئآت مقدرة على تحريك دواليب عجلة الاقتصاد، فإن الحفاظ على أرواحهم وممتلكاتهم يعد شرطا ضروريا للدفع بها نحو القيام بهذا الدور، والحال أن الوضعية خلال المرحلة الوسيطية كانت في غير صالح هذه الفئة. فبالاضافة الى عمليات النهب التي كانت تتعرض له المحلات التجارية والقوافل التجارية الذاهبة نحو السودان، تعرض التجار أنفسهم للابادة الجماعية أثناء الاضطرابات المصاحبة لسقوط دول وقيام أخرى. مثال ذلك المذبحة التي تعرض لها تجار أغمات على أيدي أنصار ابن تومرت، وتحت القيادة الفعلية لعبد المومن بن علي أول خلفاء الموحدين، وفي هذا الصدد يقول ابن القطان : «وخرج يوم الأربعاء جميع أهل أغمات حتى التجار، فتنادب الموحدون أعزهم الله على القتال... فكانت الهزيمة وأخذت جميع المحلات، وقتل أهل أغمات مقتلة عظيمة»(50).

وهكذا، فإن الحكام لم يكونوا واعين بأهمية الفئة التجارية والأدوار التي يمكن أن تلعبها على صعيد تنشيط الحركة الاقتصادية، بل إنهم اعتبروها مجرد «بقرة حلوب»، توفر السلع الكمالية التي تتطلبها حياة البذخ وعوائد الترف داخل بلاطاتهم، فضلا عن ابتزازها كل ما كانوا في حاجة إلى موارد لتمويل العمليات العسكرية. على أن هذه الفئة تتحمل بدورها قسطا من مسؤولية تدني وزنها داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي، حتى أننا لانكاد نعثر على انتفاضة أو حركة تمردية قادها التجار ضد أحد السلاطين. ولعل الباحث إيف لاكوست لم يكن مخطئا حين وصفهم بأنهم «لايشكلون طبقة بورجوازية، وإنما يشكلون أرستقراطية تاجرة، وثيقة الارتباط بالاستقراطية القبلية أو العسكرية»(51).

خاتمة :

من خلال الصورة الأولية التي حاولنا رسمها لاقتصاديات المغرب خلال الحقبة الوسيطية من تاريخه، يتبين أن الخلل يكمن في طبيعة النظام الاقتصادي — الاجتماعي، الذي جعل معظم الأنشطة الاقتصادية في خدمة الأهداف الحربية. على أن الموقع الجغرافي، الذي جعل المغرب صلة وصل بين مناطق انتاج الذهب ومناطق

(50) ابن القطان، ص : 158.

(51) لاكوست، إيف، العلامة ابن خلدون، ترجمة ميشال سليمان، دار ابن خلدون، بيروت، الطبعة الأولى 1974، ص : 30.

استهلاكه، يتحمل بدوره قسطا من مسؤولية الركود الذي عانى منه المغرب ومجموع بلدان شمال افريقيا لقرون عدة. إذ أن توفر كميات كبيرة من الذهب، جعلت القائمين على الأمور السياسية يعزفون عن تنمية القطاعات الانتاجية الأساسية. فمحاولة الحفاظ على دور الوساطة بين مناطق الانتاج وأسواق الاستهلاك ظل الهاجس المتحكم في توجيه أحداث السياسة الداخلية والعلاقات الخارجية للمغرب طيلة الحقبة الوسيطية.

وإذا كنا قد اكتفينا بتحليل أسلوب الانتاج الحربي في علاقته بالنظام الجبائي والقطاعين العمراني والتجاري، فإن ذلك لايعني التسليم بأن مساوىء هذا الأسلوب برزت على هذه الواجهات دون غيرها. فمجمل القطاعات الانتاجية تأثرت بالتوجهات الحربية للدولة المغربية الوسيطية. غير أن الكشف عن مدى الاضرار التي لحقت بالقطاعات غير المذكورة يستحق بحثا خاصا. فعلى سبيل المثال، يكفي القول بأن تضخم الجهاز العسكري وسيطرة الهاجس الأمني على الحاكمين فرض على القطاع الصناعي تحويل عدة أنشطة لخدمة الصناعة الحربية. ونفس القول ينطبق على القطاع الزراعي، الذي لم يكن يراعي خدمة حاجيات العامة قدر مراعاته توفير الأقوات للجنود والمحاربين، دون اغفال الخسائر التي لحقت بالقطاعين معا نتيجة الايدي العاملة المنتزعة منهما قسرا إبان كل استنفار أو معركة. إن توجيه الاقتصاد لخدمة الحرب قلل من امكانيات الابتكار والتجديد، فضلا عن اتسام الأنشطة الاقتصادية بالطبع الموسمي، إذ لا يكثر الرواج إلا خلال فترات الاستعداد للمعارك والحروب.